

ثانياً : مدخل إلى علم الكتابات الأثرية العربية

إن اللغات بمفهومها العام سمة بارزة للأمم والشعوب ، وربما تكون السمة الأهم والأبرز لكل أمة ، فيها تتميز كل أمة عن غيرها من الأمم ، وتكون لها شخصيتها المستقلة التي تصون ثقافتها وتجانسها وتحفظ كيانها من الاضطراب والزوال ، والشعوب التي توصف بأنها أمم بائدة لم تخرج من الحياة لانقراض جنسها البشري ، بل لأفول سمتها البارزة المميزة وهي اللغة .

وقد ارتبطت لغات الشعوب المتحضرة منذ الأزل بأنظمتها الكتابية ، فاللغات المكتوبة هي التي استطاعت عبور التاريخ أو على الأقل البقاء في الساحة مدة طويلة ، وبسبب ذلك كونت اللغات مع كتاباتها ما يشبه العملة الواحدة بوجهين متلازمين لا ينفكان إلا بقوة قسرية متسلطة .

ونتيجة لهذا التلازم يحدث غالباً تآلف بين اللغة وكتابتها ، بحيث تتنازل اللغة عند كتابتها عن بعض أصواتها الشاذة أو المتطرفة ، وتقدم الكتابة بدورها إمكاناتها وأدواتها الرمزية لتمثيل تلك الأصوات اللغوية ، بحيث تستطيع عزل الصوت وتمثيله برموز كتابية تكون معبرة قدر الإمكان عن الكلمات المنطوقة .

وقد أكسب هذا التلازم الكتابة مكانة اللغة نفسها بين أهلها ، وصارت أهمية الكتابة كأهمية اللغة نفسها ، وأصبحت حرمة اللغة والكتابة من حرمة الإنسان وإهانتها من إهانته ، ونتج من هذه المنظومة الإنسانية دخول اللغات والكتابات معترك الصراع الدولي ، فأصبحت النزاعات السياسية والعسكرية بين الدول والأمم تكفل بحرب شرسة على اللغات وكتابتها بوصفها رموزاً ذات دلالات حضارية عميقة ومؤثرة في الخصم ، لأنهما تحويان سجلاً عميقاً وموسعاً عن تراث الأمة وثقافتها اللذان تقومان عليه ، وعند الإخلال برموز التواصل بين الأمم وموروثها الحضاري والثقافي تزهد في كيانها وشخصيتها المستقلة وتحدث لها الهزيمة من الداخل ومن ثم تكون تابعة للمعتدي .

وإذا كانت أهمية اللغات ونظمها الكتابية قانوناً إنسانياً يسري على جميع الأمم والشعوب ، فإنها بحق العرب ولغتهم وكتابتهم أهم وأولى لارتباطها بمصادر التشريع الإسلامي (الكتاب والسنة) ، وهي مصادر نزلت ودونت باللغة العربية ، وذاذت عنها الأمة لأزيد من أربعة عشر قرناً بذخائر دينية وأدبية وفكرية وتاريخية وفلسفية لا تحصى ، مكتوبة باللغة العربية وبالخط العربي .

إن مصادر دراسة الخط العربي تنحدر من أصلين أساسيين ، الأصل النظري وهي الكتابات الإسلامية عن الخط وتاريخه وتطوره وأشكاله ، وقد جاءت في ذلك نصوص كثيرة يعتمد أغلبها على الافتراضات والاجتهادات والنصوص المتوارثة ، وإذا كان أكثرها صحيحا فإن فيها ما لا يقبله العقل ، والأصل الثاني وهو الأهم والأوثق هو الأصول المادية الأثرية ، ما كتب على الحجر والرخام والخشب والنحاس والنسيج والرَّق والبردي من نقوش ورسائل ووصايا وتواريخ ومعاهدات وصور وكقوانين وغيرها .

وكما أن تاريخ الخط لا يعرف غالبا إلا من خلال نماذج المادية ، فإن صور الخط وأنواعه ورسومه لا تعرف أيضا إلا من خلال النماذج المادية ، فمهما وصف الخط الكوفي مثلا نظريا فإن ذلك لا يجدي ما لم يكن معه نموذج من صورة على حجر أو ورق أو نسيج ، ولا شك أن دراسة النماذج الخطية المادية تعين على معرفة تاريخ الخط وأصله وتطور صورته وأنواعه وأشكاله أكثر من النصوص النظرية التي تستند غالبا على الرأي والنقل ، وكل رأي له رأي آخر يخالفه ، والنقل عرضة للوهم والخطأ والزيادة والنقص ، وعلى ذلك فلا بد من العودة على الأصلين معا للوصول إلى نتائج ذات مصداقية فيما يتعلق بأصل الخط العربي وتطوره ، ومن بين النماذج المادية التي يمكن العودة إليها :

- الكتابات على المباني والنصب والجدران وشواهد القبور والأضرحة والمنابر وغيرها ، سواء كانت على الحجر والرخام أو الجص والخشب .
- الكتابات على أوراق البردي .
- المصاحف القديمة على اختلاف عصورها .
- الكتابات على النقود والمسكوكات .
- الكتابات على الآثار المنقولة كالأواني الفخارية والزجاجية والنحاسيات والأختام والموازين والسيوف والدروع وغيرها .
- الكتابات على الأقمشة والطرز والسجاد .
- الكتابات على الآلات كالإسطرلاب .

وقد انتشر الخط العربي في بيئات كثيرة وبلاد شاسعة بعد الإسلام ، فشمّل الجزيرة العربية والعراق والشام وفارس وخراسان ، وما وراء النهر والسند شرقا ، وانتشر في أرمينية والقوقاز

واديار بكر وآسيا الصغرى ، كما انتشر في مصر وكامل شمال إفريقيا والسودان ، وكذلك في صقلية والأندلس وجنوب فرنسا ، وباختصار انتشر في كل المناطق التي وصلها الإسلام والمسلمون ، ولذلك فإن الدراسة يجب أن تشمل النماذج المادية من كل هاته الأقاليم ، وبديهي أن يتخذ في كل بيئة طابعا مختلفا مميزا ويصطبغ بالأثر المحلي ، فالخط الكوفي الأندلسي مثلا يختلف عن الكوفي القيرواني .